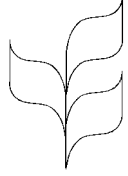




Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/SBSTTA/6/10
21 December 2000
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي



الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية
الاجتماع السادس
مونتريال، 12-16 آذار/مارس 2001
البند 5-2 من جدول الأعمال المؤقت *

المبادرة العالمية للتصنيف

أن الاجتماع الخامس للأطراف طلب من الأمين التنفيذي أن يضع مشروعاً لبرنامج عمل للمبادرة العالمية للتصنيف ، يكون بمثابة احد مكونات الخطة الاستراتيجية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ، ويحدد الجداول الزمنية والأهداف والمنتجات والمشروعات الرائدة ، وأن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ تلك المبادرة . وقد أعد الأمين التنفيذي هذه المذكرة متضمنة مشروع برنامج عمل بشأن المبادرة المذكورة . وتتضمن الوثيقة UNEP/CBD/SBSTTA/6/INF/4 تقريراً مرحلياً عن الأنشطة القصيرة الأجل (شاملة الاجتماعات الإقليمية) وتجميعاً للنتائج المستخلصة من الاجتماعات والتقارير السابقة ، وإنشاء "آلية التنسيق " التابعة للمبادرة العالمية للتصنيف .

ومشروع برنامج العمل هو عبارة عن الأهداف التشغيلية الخمسة المقصود منها أن تعالج الطبيعة المتعددة الجوانب للمشكلات الناشئة عن عدم كفاية المعرفة بجميع مكونات التنوع البيولوجي والنقص في القدرة التصنيفية ، من خلال أنشطة على المستويات العالمي والإقليمي والوطني . وهذه الأهداف مقصوداً منها أن يساند بعضها بعضاً وأن تتخذ تنفيذاً متوازياً .

أن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية قد ترغب ، كوسيلة لتعزيز تنفيذ المبادرة العالمية للتصنيف (معت) أن تعالج العائق التصنيفي الذي يعرقل حفظ التنوع البيولوجي العالمي وإدارته ، والذي تبينته المقررات 2/2 و 10/3 ، و 1/4 دال و 9/5 ، في أن توصي مؤتمر الأطراف بما يلي :

1- مساندة مشروع برنامج العمل لـ "معت "

- 2- حدث الأطراف والحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية وغير ذلك من المنظمات المتصلة بالموضوع ، على أن تشجع ، وعلى أن تقوم حسب مقتضي الحال بتنفيذ برنامج العمل ؛
- 3- النظر في الحاجة إلى تدابير لتوفير الموارد المالية وفقا للمادتين 20 و 21 من اتفاقية التنوع البيولوجي ، للأنشطة وبناء القدرات في سبيل تنفيذ برنامج العمل .

المحتويات

- أولاً- مقدمة..... 4
- ثانياً- برنامج العمل المقترح..... 5
- ألف- الأهداف العامة..... 5
- 1- ماذا طلب مؤتمر الأطراف أن تكون معت ؟..... 5
- 2- ما هي الإنجازات التي ينبغي أن تقوم بها معت ؟..... 6
- 3- الأهداف التشغيلية..... 7
- باء- تقييم احتياجات التصنيف على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي..... 9
- 1- الهدف التشغيلي 1:تقييم الاحتياجات التصنيفية والقدرات على التصنيف على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي ، لتنفيذ الاتفاقية..... 9
- جيم- الأفعال المستهدفة..... 11
- 2-الهدف التشغيلي2:توفير نقطة تركيز للمساعدة على إيجاد وصيانة الأنظمة والبنى الأساسية اللازمة لمراجعة وحفظ النماذج البيولوجية التي هي أساس علم التصنيف..... 15
- 3-الهدف التشغيلي 3: في إطار برامج العمل الموضوعية الرئيسية للاتفاقية توجد أهداف تصنيفية رئيسية لتوليد المعلومات التي يحتاج عليها متخذو القرارات المتعلقة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ومكونات ذلك التنوع 20
- 4-الهدف التشغيلي 4:في إطار العمل المتعلق بالموضوعات المشتركة بين عدة قطاعات في نطاق الاتفاقية ، يتضمن هذا الهدف أهدافاً تصنيفية رئيسية لتوليد المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات بشأن الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ومكوناته..... 28
- 5-الهدف التشغيلي 5:تسهيل نظام من البنى الأساسية أفضل وفعال للتوصل إلى المعلومات التصنيفية ؛ مع وضع أولوية على كفاءة تمكين بلاد المنشأ من التوصل إلى المعلومات المتعلقة بالعناصر الداخلة في التنوع البيولوجي لديها..... 35
- ثالثاً- رصد والتقييم من جانب معت..... 36
- ما هو التصنيف في معت..... 37

أولاً - مقدمة

1- أن التصنيف ، بمعناه الواسع ، هو تصنيف للحياة كلها غير أنه أكثر ما يكون تركيزاً على وصف الأنواع وتنوعها الجيني والعلاقات القائمة بينها . ولأغراض الاتفاقية يؤخذ التصنيف بمعناه الأوسع ، وهو يشمل "النظامية" (systematics) والنظامية البيولوجية (biosystematics) على المستوي الجيني ومستوى الأنواع ومستوى الأنظمة الإيكولوجية (أنظر المرفق بهذا التقارير) .

2- أن معطى المعلومات التصنيفية اللازمة لمساندة تنفيذ الاتفاقية على المستويات الثلاثة جميعاً للتنوع البيولوجي (أي المستوى الجيني ومستوى الأنواع ومستوى الأنظمة الإيكولوجية) وهي معنية بجميع الكائنات الحية أي النباتات والحيوان والكائنات الحية الدقيقة .

3- إنشئت معطى بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي لمساندة اتخاذ القرارات المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي ، والاستعمال المستدام لمكوناته والتقسيم العادل للمنافع الناشئة عن استعمال الموارد الجينية ، وذلك بالتصدي لما يلي :

(أ) النقص في المعلومات التصنيفية بشأن هوية المكونات التي يتكون منها التنوع البيولوجي في كثير من أنحاء العالم .

(ب) الحاجة إلى بناء قدرات على القيام بالأنشطة التصنيفية في جميع المناطق ، ولكن بصفة خاصة في البلدان النامية ، شاملاً المواد المرجعية وقواعد البيانات والخبرة التصنيفية المتعلقة بإهداف اتفاقية التنوع البيولوجي .

4- أن المقرر 9/5 الصادر عن الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف يطلب من الأمين التنفيذي أن يضع برنامج عمل لمعتمد يحدد الجداول الزمنية والأهداف والمنتجات والمشروعات الرائدة ، بوصف هذا المشروع أحد مكونات الخطة الاستراتيجية^{1/} لاتفاقية التنوع البيولوجي .

5- أن مؤتمر الأطراف قد قام بذلك على وجه التحديد ، عند وضعه المعتمد ، لمساندة برامجه في العمل في المجالات الموضوعية (التنوع البيولوجي البحري والساحلي ، التنوع البيولوجي الزراعي ، التنوع البيولوجي للأراضي الجافة ودون الرطبة ، التنوع البيولوجي للمياه الداخلية ، التنوع البيولوجي الحراجي ، التنوع البيولوجي للجبال) وفي الموضوعات الشاملة لعدة قطاعات (الأنواع الغريبة المجتاحة ، إمكانات التوصل وتقسيم المنافع ، التقييمات العلمية والمؤشرات ، المعرفة التقليدية) في نطاق الاتفاقية .

6- أن القسم الثاني يتضمن مشروع برنامج عمل للمعتمد . وهو يتضمن على التوالي ما يلي : (1) الأهداف الشاملة لبرنامج العمل . (2) الأنشطة التي تعالج احتياجات التصنيف التي جرى تقييمها على الأصعدة العالمية والإقليمي والوطني . (3) الأعمال المستهدفة في إطار برامج العمل الأوسع نطاقاً لاتفاقية التنوع البيولوجي .

ثانياً - برنامج العمل المقترح

ألف - الأهداف العامة

7- أن المقرر 10/3 بشأن تبين الهوية والرصد والتقييم ، قد بين الحاجة إلى عمل محدد في إطار الاتفاقية ، في مجال بناء القدرات على القيام بالتصنيف ، من خلال مساندة التوصية 2/2 الصادرة عن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية (هفمعتت) .

^{1/} تقوم الأمانة في الوقت الحاضر بوضع الخطة الاستراتيجية للاتفاقية ، وستقدم تقريراً عن التقدم المحرز إلى الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف .

8- ساند مؤتمر الأطراف ، بمقره 1/4 دال ، مجموعة من مقترحات العمل الرامية إلى وضع وتنفيذ المعت ، بوصف ذلك مشورة بدئية . ، وقد نوه مؤتمر الأطراف بالحاجة العاجلة إلى مزيد من تنفيذ التوصية 2/2 الصادرة عن هفمعتت بشأن بناء القدرات في جميع مجالات التصنيف للمساعدة على تنفيذ الاتفاقية ، من خلال إدماج الأعمال المستهدفة لذلك في خطة عملها ، شاملة تعزيز الأنشطة الإقليمية في سبيل وضع جداول أعمال إقليمية .

9- أن مؤتمر الأطراف بموجب مقره 9/5 ، قد أقر طائفة من الأنشطة لمعت ، تشمل إعداد برنامج عمل لمعت يحدد الجداول الزمنية والأهداف والمنتجات والمشروعات الرائدة . وعند إقرار الشكل المطلوب أخذ في الحسبان الشكل الوارد في المقرر 20/5 بشأن عمليات الاتفاقية ، الذي يحدد البرامترات الآتية :

- (أ) الأنشطة المخططة ؛
 (ب) المنتجات المتوقعة ؛
 (ج) توقيت كل من هذه الأنشطة والمنتجات ؛
 (د) الجهات العاملة التي تقوم بهذه الأنشطة ، والتعاون مع المنظمات ذات الصلة ؛
 (هـ) الآليات المستعملة لتحقيق و/أو مساندة الأهداف والأنشطة ، أو لتوليد المنتجات المتوقعة ؛
 (و) المتطلبات في المجال المالي ومجال الموارد البشرية والقدرات الأخرى ؛

10- وبالإضافة إلى ذلك حث مؤتمر الأطراف على أن تقدم " المشروعات الرائدة " لمعت إلى الأمين التنفيذي وإلى الآلية التنسيقية التابعة لمعت ، من جانب الأطراف والحكومات والمنظمات ذات الصلة ، بحلول 31 ديسمبر 2001 ، (المقرر 9/5) .

11- ينبغي لمعت أن تسعى إلى تقديم المعلومات الأساسية المطلوبة لتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي ، خصوصاً المادة 7 بشأن التحديد والرصد ، من خلال زيادة المعلومات البيولوجية الأساسية التي لا بد منها لمساندة الحفظ والاستعمال المستدام والتعاقب العادل للمنافع ، في مجال استعمال التنوع البيولوجي . ويعني ذلك التصدي لمشكلات النقص في المعرفة المتعلقة بجميع مكونات التنوع البيولوجي (بما في ذلك تصنيفها ووصفها وقيمتها ووظيفتها) والنقص في القدرة التصنيفية للتغلب على ما وصف بأنه " العائق التصنيفي " .

12- عند صياغة برنامج العمل لتحقيق هذه الغاية ينبغي أن توفر معت المحفل العالمي اللازم للمساعدة على الإسراع في الجهود التصنيفية الجارية في المجالات التي تم تبيينها باعتبارها ذات أولوية عالية ، من جانب البلدان والمجموعات الإقليمية من البلدان .

13- أن برنامج عمل المعت قد صمم بحيث يركز على توفير المعلومات التصنيفية اللازمة لمساندة مجالات العمل الرئيسية للاتفاقية ، والحاجة إلى مساندة بناء القدرات لكفالة إمكانية البلدان على القيام بالعمل التصنيفي ذي الأولوية ، اللازم لتنفيذ الاتفاقية .

14- وبرنامج العمل هذا مقترح لأداء الوظائف الآتية :

- (أ) المساهمة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للاتفاقية (يجري إعدادها) .
 (ب) وضع الأهداف التشغيلية مع بيان واضح للمخرجات المتوقعة وللوسائل والطرائق التي يمكن بها تحقيق الأهداف الموضوعية ؛

(ج) توفير مبررات اختيار الأهداف التشغيلية ، مع بيان الفرص لتحقيق مزيد من صياغة برنامج العمل

؛

(د) أن يكون دليلاً لجميع أصحاب الشأن في التنوع البيولوجي بشأن الأهداف المحددة التي يمكن أن يسهموا في تحقيقه على الأصعدة الإقليمية والوطني والدولي .

15- عند النظر في الأهداف التشغيلية الخمسة الآتية سيكون من اللازم معالجة موضوع بناء القدرات بشكل محدد فيما يتعلق بالموارد البشرية ، والحاجات من حيث الأنظمة والبنى الأساسية في التصنيف ، على الأصعدة المحلي والوطني والإقليمي والعالمي .

16- أن الشكل البياني 1 يلخص المبرر وهمزات الوصل التي تربط بين الأهداف التشغيلية السابق بيانها .

17- من المهم أن يلاحظ أن الأنشطة المزمعة المبينة في القسمين باء وجيم أدناه ، مصممة بحيث تكون مساندة بعضها بعضاً في إنجاز الهدف الجامع لـ معت كما أن المخرجات الناشئة عن تحقيق أحد الأهداف ستسهل تحقيق المزيد من الإنجاز للأنشطة الأخرى .

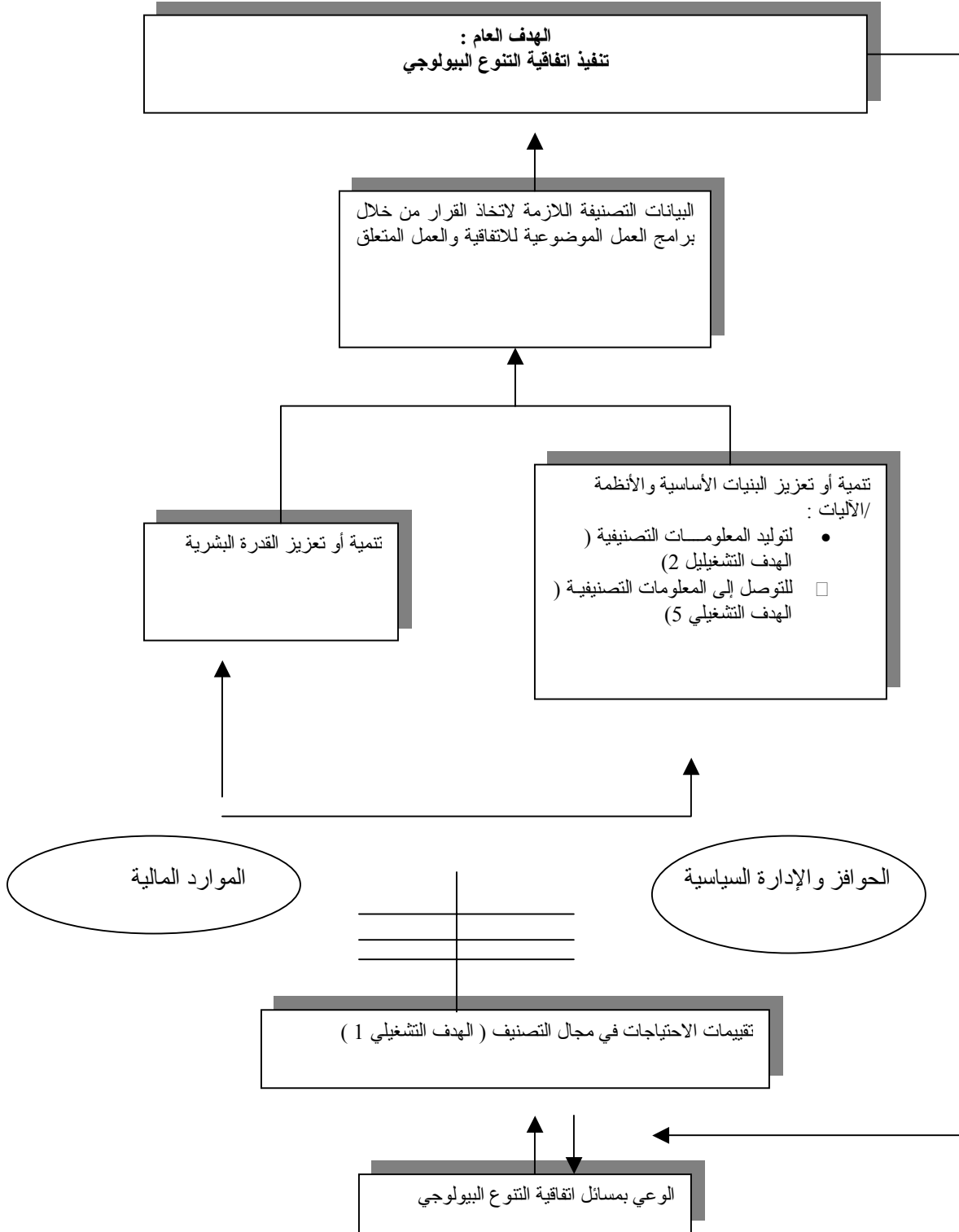
1 : تقييم الاحتياجات والقدرات التصنيفية على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي ، لتنفيذ الاتفاقية .

2: توفير نقطة تركيز للمساعدة على إيجاد وصيانة الموارد البشرية والأنظمة والبنى الأساسية اللازمة لتجميع وحفظ النماذج البيولوجية التي هي أساس المعرفة التصنيفية .

3: في إطار برامج العمل الموضوعية الرئيسية للاتفاقية إدراج الأهداف التصنيفية الأساسية لتوليد المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار في مجال الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ومكوناته .

4: في إطار العمل المتعلق بالموضوعات المشتركة بين عدة قطاعات في الاتفاقية ، إدراج الأهداف التصنيفية الأساسية لتوليد المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار في مجال الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ومكوناته .

5: تسهيل إيجاد نظام / بنى أساسية أفضل للتوصل إلى معلومات التصنيف ، على أن تكون الأولوية أن تكفل لبلدان المنشأ إمكانية التوصل إلى معلومات المتعلقة بعناصر التنوع البيولوجي فيها .



باء- تقييم احتياجات التصنيف على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي

أن مؤتمر الأطراف ، في مقره 1/4 دال ، قد أقر بحاجة كل بلد إلى القيام بتقييم لاحتياجاته الوطنية في مجال التصنيف . ثم أن المقرر 9/5 الصادر عن مؤتمر الأطراف قد حث الأطراف والحكومات والمنظمات ذات الصلة على أن تقوم ، كنشاط ذي أولوية ، بتقييم القدرة الوطنية على التصنيف كي تتبين - وتقدير الكمية إذا كان ذلك ممكناً - ما يوجد من عوائق وطنية وإقليمية تعرقل التصنيف وكذلك لاحتياجات التصنيف . وينبغي القيام بالتقييمات في إطار القيام بالتخطيط اللازم لإنتاج أو تحديث الاستراتيجيات الوطنية وخطط العمل في مجال التنوع البيولوجي في ظل الاتفاقية . ولهذا الغرض سيكون من اللازم أن تتبين تقييمات الاحتياجات بوضوح للكيفية التي يشكل فيها النقص في المعلومات التصنيفية و/أو القدرة على التصنيف عائقاً يعرقل تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي .

وقد طلب من المرفق العالمي للبيئة أن يساعد البلدان النامية على القيام بالتقييمات اللازمة لاحتياجاتها ، التي سيرتكز إليها العمل اللازم (المقرر 5/3 ينضم إرشاداً إضافياً إلى المرفق العالمي لتوفير موارد مالية للبلدان النامية لمساندة الأنشطة والبرامج التي تقوم بها البلدان أنفسها ، مع استهداف بناء القدرات بما فيها التصنيف ، لتمكين البلدان النامية من وضع وتنفيذ تقييم بدئي لتصميم وتنفيذ ورصد البرامج . أما القرار 9/5 فهو يحث الأطراف المؤهلة ومجموعات الأطراف المؤهلة على السعي إلى إيجاد موارد تساعد الأعمال المتفق على أنها ذات أولوية ، بما في ذلك تقييم الحاجات من خلال الآلية المالية) .

يكون على كل بلد أن يقدم من خلال استراتيجياته وخطط أعماله المتعلقة بالتنوع البيولوجي وكذلك من خلال التقارير الوطنية إلى مؤتمر الأطراف تقريراً عن قدرته التصنيفية واحتياجاته ذات الأولوية ، ثم يجري توزيع تلك التقارير من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات التابعة للاتفاقية .

أن المقرر 9/5 الصادر عن مؤتمر الأطراف قد حث الأطراف والحكومات والمنظمات ذات الصلة على القيام بهذا النشاط ذي الأولوية ، غير أن المقرر لم يضع إطاراً زمنياً محدداً لذلك . وحيث أن هذا جزء أساسي من عملية تبين الحلول بوضوح لما يوجد حالياً من نقص في المقدرة فمن المهم جداً إذا كان ذلك ممكناً ، أن تقوم جميع البلدان بإتمام تقييماتها لاحتياجاتها بحلول أكتوبر 2001 ، كي يتولى الأمين التنفيذي تجميع هذه التقييمات كي ينظر فيها الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف .

يكون على الحكومات الوطنية بمساعدة المنظمات والمؤسسات الوطنية والدولية حسب مقتضى الحال أن تتولى القيام بهذا النشاط في المقام الأول . وعلى الأمين التنفيذي أن يقوم بتجميع التقييمات المستوفاة في ورقة إعلامية تقدم إلى الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف .

طلب من المرفق العالمي للبيئة أن يقدم الأموال للبلدان كي تقوم بتقييم احتياجاتها كجزء من العملية الأوسع نطاقاً المتعلقة بتوفير المعلومات اللازمة عن التنوع البيولوجي إن نهجاً في وضع إطار وأدوات قياسية موحدة يكون من شأنه تسهيل تجميع ومقارنة المعلومات للتقييمات المنصبة على خط الأساس وتسهيل الرصد الجاري . وقد وضعت ديفرستاس ، بوصف ذلك مشورة أولية منها ، قائمة بالموضوعات التي ينبغي التصدي لها ، قدمت إلى الاجتماع الرابع لـ هفمعتت . (UNEP/CBD/SBSTTA/4/INF/7)

سيطلب من الحكومات الوطنية أن تمول هذا النشاط ويحتمل أن يكون ذلك بمساندة إضافية من المرفق العالمي للبيئة ومن المانحين .

أن وضع مبادئ توجيهية لإعداد تقييمات الحاجات التصنيفية على أساس مطالب البلد نفسه ، مع تقديم مشورة محددة بشأن إدماج ذلك في التنفيذ الشامل لاستراتيجيات وخطط عمل التنوع البيولوجي ، أمر مقترح بوصفه مشروعاً رائداً تتولى تنفيذه منظمات دولية أو مجموعات من المنظمات ذات الصلة .

من الناحية المثلى فإن تقييمات احتياجات البلد تمثل المدخل الأساسي في وضع تقييم للقدرة الإقليمية ، وتبين الفجوات في القدرات في المنطقة ، وأخيراً وضع بيان بالأنشطة ذات الأولوية لملء تلك الفجوات . وفي كثير من أنحاء العالم ، سيكون من المفيد تجميع الموارد والعمل بطريقة تعاونية على بناء القدرة التصنيفية لمساندة الحفظ واتخاذ القرارات . أن الأنشطة الإقليمية في مجال التصنيف قد ساندتها مؤتمراً الأطراف بموجب مقرره 10/3 ومقرره 1/4 دال ، ومقرره 9/5 ، التي تتبين جميعاً الأنشطة على المستوى الإقليمي بوصفها نشاطاً رئيسياً لـ معت . وقد ساند المقرر 10/3 التوصية 2/2 الصادرة عن هفمعتت التي سعت إلى إعطاء أولوية لتعزيز الشبكات الإقليمية ودون الإقليمية للتصنيف ، والتعاون الإقليمي وبرامج التدريب الإقليمية ودون الإقليمية . وقد نوه المقرر 1/4 دال بالحاجة العاجلة إلى مزيد من تنفيذ التوصية 2/2 الصادرة عن هفمعتت بشأن بناء القدرات في جميع مجالات التصنيف للمساعدة على تنفيذ الاتفاقية ، من خلال إدماج الأعمال المستهدفة في خطة عملها ، بما في ذلك تعزيز الأنشطة الإقليمية لوضع جداول أعمال إقليمية . وقد حث المقرر 9/5 على تبين المقترحات في مجال المعلومات التصنيفية الوطنية والإقليمية . وبالإضافة إلى ذلك فإن المقرر 9/5 دعا إلى أنشطة قصيرة الأجل تشمل اجتماعات إقليمية من العلماء والمديرين ورسمي السياسات ، لوضع أولويات للاحتياجات التصنيفية العالمية الأشد إلحاحاً ، وتسهيل صياغة مشروعات محددة إقليمية ووطنية تلبي الاحتياجات التي يتم تبينها .

أن خطط الأعمال الإقليمية المتفق عليها ، إذا ما كانت مشفوعة بخير المعلومات المتاحة بشأن الاحتياجات الوطنية في مجال التصنيف (مع تقييمات الاحتياجات التصنيفية الوطنية إذا أمكن) ، وهي الخطط التي تتضمن الأولويات التي تم تبينها ، ستكون نقطة تركيز واضحة للأنشطة التي تجري في إطار معت . وفي سبيل وضع خطة العمل هذه ستعقد ورش إقليمية تحت الإشراف العام من الأمين التنفيذي ومن آلية تنسيق معت . وسيكون التحدي أمام الورش هو التأليف بين المشورة الأكاديمية والمنظور الأكاديمي وبين احتياجات البلد للوفاء بالتزاماته الناشئة عن الاتفاقية .

أن من المزمع في الوقت الحاضر عقد ورشتين إقليميتين ، أحدهما في أفريقيا والأخرى في أمريكا الوسطى ، عام 2001 ، تمولهما الوكالة السويدية للإنماء الدولي . وبدأ كذلك التخطيط لعقد ورشتين في آسيا وأمريكا الشمالية مأمول عقدهما في 2001 .

ومن الناحية المثلى ينبغي لمعت أن تسعى إلى عقد جميع الورش الإقليمية بحلول أواخر عام 2001 ، على أن يفضل تاريخ أكتوبر 2001 ليكون إسهاماً في المناقشة التي تجري في الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف .

أن الحكومات الوطنية ومؤسسات التصنيف ووكالات التمويل العالمية والإقليمية والثنائية هي الهيئات العاملة الأساسية في وضع تقييمات احتياجات التصنيف الإقليمي والأولويات فيه .

إن مشروعات التنوع البيولوجي الإقليمية ، ما بين المشروعات الموجودة والمشروعات المقترحة ، وكذلك استراتيجيات وخطط عمل التنوع البيولوجي الوطنية ، ستوفر آلية أساسية لتبني المتطلبات الأشد إلحاحاً في مجال معلومات التصنيف ، على الصعيد الإقليمي . ووضع تقييمات لاحتياجات التصنيف الإقليمية والأولويات فيه أمر يسهله على النحو الأفضل عقد ورش إقليمية يساندها بحث سابق بشأن مستوى مقدرة البلد ، مع تجميع المعلومات على الصعيد الإقليمي . وسيكون إيجاد شبكات إقليمية نشطة تجمع بين القائمين بالتصنيف هو الإداة المثلى لتسهيل تجميع تقييمات الاحتياجات الوطنية في قوائم تجميعية إقليمية متماسكة .

أن حكومة السويد قد وافقت على تمويل ورشتين إقليميتين في 2001 . وتجرى مناقشات نشطة بشأن عقد ورش إضافية في آسيا وشمال أمريكا وأوروبا ، غير أنه لم يتم الاتفاق حتى الآن على مصادر تمويل معلومة .

أن الأنشطة القائمة أو المقترحة (أو عناصر في تلك الأنشطة) في بعض المناطق يمكن اعتبارها دراسات رائدة لإعداد تقييمات الاحتياجات التصنيفية القائمة على أساس المناطق ، مثل " صابونت " و " سفينيت " في أفريقيا الجنوبية و" بونسونيت " في أفريقيا الشرقية . غير أن هذه الأنشطة القائمة تحتاج إلى التوسيع بحيث تشمل جميع الأصناف وكذلك تشمل مدخلات من الطائفة الكاملة لأصحاب الشأن في التنوع البيولوجي الذين يحتاجون إلى معلومات تصنيفية . ومن المزمع تقاسم المخرجات الصادرة عن كل ورشة إقليمية مع جميع الورش المستقبلية في سبيل تسهيل وضع مشروعات رائدة واضحة لاليس فيها وسهولة الإنجاز .

نظراً لطبيعة النشاط التصنيفي ولقلة المعلومات عن المجموعات الأساسية من الكائنات الحية ذات التوزيع العالمي الهام للجنس البشري كله ولشواغل التنوع البيولوجي ، فإن تحقيق بعد عالمي هو أمر جوهري . ومن المعترف به اعترافاً واسعاً أنه لا يوجد في المعتاد إلا قدر يسير جداً من المعلومات المتاحة بشأن التنوع العالمي وإنماط التوزيع ، وحيث توجد هذه المعلومات تكون في المعتاد في أشكال غير موحدة ، وهو أمر قد يحد من فائدتها . والتعاون العالمي المتفق عليه لوضع العمل التصنيفي في صورته النهائية في مجموعات هامة من الناحية العالمية ، ينبغي أن يشمل كلا البلدان المتقدمة النمو والنامية ، وسوف يوفر مدخلاً رئيسياً في إيجاد المبادرات المتعلقة ببناء القدرات . ويمكن أن يكون تقييم الاحتياجات العالمية في مجال التصنيف نتيجة لتجميع لتقييمات الاحتياجات التصنيفية على الصعيد الإقليمي ، مع بذل نشاط للقيام ببعض الأعمال المتفق على أنها ذات أولوية والتي يمكن القيام بها على الصعيد العالمي .

خطة عمل عالمية موجزة تستعمل مخرجات الورش الإقليمية ، بمشورة ومساندة من المنظمات الدولية ومن آلية تنسيق معت .

ينبغي أن يوضع في صورته النهائية بحلول أكتوبر 2001، مشروع خطة عمل عالمية بشأن المجموعات ذات الأولوية للقيام بدراساتها . بوصف ذلك مدخلا في مناقشات الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف .

الحكومات الوطنية ومؤسسات التصنيف والوكالات العالمية والإقليمية والثانية للتمويل هي الجهات العاملة الأساسية في القيام بتقييمات لاحتياجات التصنيف العالمية ووضع الأولويات . وعلى المستوى العالمي هناك منظمات مثل الفاو والاتحاد العالمي للحفظ والمركز العالمي (WCMC) التابع لليونسكو ، وفريق حفظ الأنظمة الإيكولوجية ، وبرامج مثل " بيونيت انترناشيونال " وديفرستاس ، و GBIF ، والأنواع 2000 (Species) و جدول الأعمال الدولي 2000 في علم النظاميات (Systematics Agenda 2000 International) وغيرها سيكون لها أيضا أدوار أساسية تؤديها (وهذه القائمة ليست قائمة حصر على أي حال) .

ينبغي تنظيم ورشة تركز على الأولويات التصنيفية على الصعيد العالمي ، على أن يكون ذلك مثلاً من خلال مجموعة حفظ الأنظمة الإيكولوجية و GBIF . وينبغي أن تكون الاحتياجات التصنيفية لعملية تقييم للأنظمة الإيكولوجية في بداية الألفية نقطة تركيز هامة لتحديد الأولويات على الصعيد العالمي . ومثل هذه الورشة يمكن عقدها في أحد البلدان النامية لتسليط الضوء على احتياجاتها الخاصة .

ينبغي السعي إلى إيجاد تمويل لهذا النشاط من جانب الأطراف والمرفق العالمي للبيئة والمؤسسات الأساسية من حكومية دولية وغير حكومية المعنية بالعلوم ، والمهتمة بهذا النشاط .

توجد بالفعل بعض مشروعات رائدة تعالج بعض عناصر هذا النشاط مثل ECOPORT, Species 2000, ومشروعات GBIF التي يجري وضعها .

أن الحاجة إلى رفع الوعي والتثقيف بشأن أهمية التصنيف لمساندة الاتفاقية أمر جوهري لنجاح المبادرة العالمية للتصنيف ، ومن اللازم في إطار برنامج العمل تبين واستهداف المجموعات التي ستستفيد من زيادة الوعي والتثقيف . وعند وضع صفقات رامية إلى رفع مستوى الوعي والثقافة سيكون من الضروري إيجاد توازن بين احتياجات التربية الرسمية والاحتياجات في مجال رفع الوعي العام للجمهور . وخير وسيلة لتنمية هذا النشاط هو جعله مشفوعاً بالنشاط الجاري عقب المقرر 17/5 بشأن التثقيف ووعي الجمهور ، المشترك بين اتفاقية التنوع البيولوجي واليونسكو ، وهذا النشاط المشترك سيوفر نقطة التركيز لتوعية الجمهور وتثقيفه بشأن التصنيف في إطار الاتفاقية من خلال إنتاج (module) محدد بشأن التصنيف . وهذا المديول من شأنه أن يختبر التقنيات الرامية إلى إيجاد أدوات إقليمية مناسبة لتوعية الجمهور للمساعدة على إزالة العوائق التصنيفية ، على أن يتم تثقيف ذلك في مراحل لاحقة من التثقيف وتوعية الجمهور بالأنشطة التي تجري في ظل الاتفاقية ، وينبغي أن تركز على المواد التربوية للتدريب في سبيل تسهيل تنفيذ الاتفاقية .

مجموعة من المواد والأنشطة الرامية إلى توسيع تفهم الجمهور لأهمية التصنيف في تحقيق أهداف الاتفاقية . والأمثلة على ذلك يمكن أن تتضمن إيجاد نشرة بشأن معت ، وتعزيز صفحات الويب ، ومناهج إرشادية لمديري التنقيف ، وأفلام علمية شعبية إلى آخره . وينبغي أن يكون جزءاً من هذه المبادرات تركيز خاص على استعمال نشاط توعية الجمهور للتوصل إلى مستويات جديدة من المعلومات التصنيفية ، ويكون ذلك بوسائل منها إشراك الجمهور في الأنشطة الثانوية المتصلة بعملية التصنيف .

ستخطط الأنشطة عام 2000 وتنفذ عام 2001 .

على المستوى العالمي يمكن أن تقوم بهذا النشاط ، بصفة مشتركة بينها ، أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي واليونسكو ، ولكن المسؤولية الأولية في هذا المشروع تقع على الشبكات الإقليمية في تعاون مع المؤسسات الأساسية للتصنيف التي لديها من قبل خبرة واسعة في برامج توعية الجمهور ، والتي بينت رغبتها في المشاركة في أنشطة معت .

ستوضع محفظات من الأدوات تعالج القضايا التصنيفية الخاصة وسيقوم بوضع تلك المحفظات الوكالات القائدة لاختبارها في مناطق مختارة من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو . وسيكون من الآليات الأساسية آلية تشمل أنشطة تشاركية من المجتمعات المحلية لتعزيز التدريب ورفع مستوى الوعي للقائمين بنشاط ثانوي متصل بالتصنيف .

(6) المتطلبات في مجال الموارد المالية والموارد البشرية والقدرات الأخرى

يتولى القيام بهذا العنصر من عناصر العمل نشاط مشترك بين اتفاقية التنوع البيولوجي واليونسكو ، مع إضافية موارد من المؤسسات المشاركة المعنية بالتصنيف .

ينبغي وضع مشروعات رائدة في إطار النشاط المشترك بين اتفاقية التنوع البيولوجي واليونسكو لرفع الوعي لدى الجمهور . أن الأنشطة الحديثة العهد لهيئة Systematics Agenda 2000 International و هيئة بيونيت انترشيونال في هذا المجال يمكن توسيعها كي تصبح مشروعات رائدة في ظل معت .

جيم- الأعمال المستهدفة

أن عائقاً هاماً يعرقل إحداث توسيع كبير في القاعدة التصنيفية العالمية لتنفيذ الاتفاقية ويعرقل في الواقع الاستعمال على نحو أكثر فعالية للمعرفة التصنيفية الموجودة حالياً ، يكمن في القدرة المحدودة لكثير من الأمم وفي تناقص القدرة

التصنيفية على الصعيد العالمي كله . ولذا ينبغي أن يكون من الأهداف الرئيسية لمعت أن تعالج احتياجات بناء القدرات على الصعيد العالمي والإقليمي ، خصوصاً بالنسبة للبلدان النامية . وهناك مجالان أساسيان للشواغل يحتاج الأمر إلى التصدي لهما هما :

- بناء القدرات البشرية
- بناء قدرات البنيات الأساسية

أن بناء القدرات البشرية أمر يقتضي زيادات كبيرة في برامج التدريب للقائمين بالتصنيف وبالأشطة المتصلة بالتصنيف في العالم كله ، إذ أنه من الثابت تماماً الآن أن " الكرة التصنيفية " وهي عبارة تشير إلى الخبرة التصنيفية العالمية في الكرة الأرضية جميعاً ، أخذت في الانكماش تماماً في الوقت الذي نحتاج فيه إلى أن نتقدم بسرعة معارفنا الأساسية .

أن الحفاظ والتجويد للبنيات الأساسية التصنيفية الموجودة يمكن تحقيقه فقط من خلال التمويل الوافي وهناك استراتيجيات جديدة مطلوبة للقيام بالاستعمال الامثل لاستثمارتنا الماضية ، مع تخفيض التكاليف وزيادة المنافع للاستثمارات القادمة . أن المقرر 1/4 دال والمقرر 9/5 الصادرين عن مؤتمر الأطراف قد حثا البلدان على إنشاء أو تعزيز مراكز مرجعية للتصنيف الإقليمي والوطني . وهناك حاجة إلى استكشاف عالمي للطريقة التي يمكن بها التوصل إلى خير النتائج لتحسين القدرة التصنيفية . وينبغي لمعت أن تعالج على المستويين العالمي والإقليمي البنيات الأساسية للمجموعات داخل البلدان وداخل المناطق مما يؤدي إلى تحسين البنية الأساسية الإقليمية على المدى الطويل . وبالإضافة إلى ذلك فينبغي أن يشجع هذا التخطيط الاستراتيجي على إنشاء أو تعزيز مراكز مرجعية للتصنيف الوطني والإقليمي .

زيادة القدرة التصنيفية البشرية والمؤسسية ، الموجهة نحو سد احتياجات تنفيذ الاتفاقية .

ينبغي بدء الأنشطة فوراً ، وإدراجها في جميع عناصر العمل في برنامج العمل كله ، مع إعطاء أولوية لتغطية مجالات العمل الرئيسية القادمة للاتفاقية بطريقة جيدة التوقيت ، بحيث تتم زيادة القدرة قبل البدء في العنصر الأساسي للعمل .

أن جميع الحكومات والوكالات الدولية والوطنية للتمويل ، والمؤسسات البيولوجية النظامية ومؤسسات التصنيف كلها لها دور تؤوله . وفي إطار الأنشطة المخططة 1 و 2 أعلاه ، ينبغي معالجة وضع أولويات وطنية وإقليمية في التصنيف ، وأولويات مفصلة على الصعيد الإقليمي ، لبناء القدرات ، سواء القدرات البشرية أو المؤسسية .

أن المقرر 10/3 قد ساند التوصية 2/2 الصادرة عن هفمعتت بشأن بناء القدرات في مجال التصنيف ، وطلب من المرفق العالمي للبيئة توفير الأموال للبرامج التدريبية ولتعزيز المجموعات المرجعية ، وإتاحة المعلومات الموجودة في المجموعات متاحة لبلدان المنشأ ، وإنتاج وتوزيع كتب دليلية بشأن التصنيف ، وتعزيز البنيات الأساسية ، ونشر المعلومات التصنيفية بوسائل منها آلية غرفة تبادل المعلومات . وسوف ينظر المرفق العالمي للبيئة في تمويل المكونات الاستراتيجية للمشروعات التبديلية المتمشية مع صلاحيات المرفق ، والاستراتيجية التشغيلية والبرامج التشغيلية . ولذا فإن مشروعات المرفق العالمي للبيئة ينبغي أن تتضمن بناء القدرة في مجال التصنيف باعتبارها مكونة من مكونات التدخل الأوسع نطاقاً الرامي إلى الحفاظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي .

أن متطلبات الموارد المالية والبشرية لهذا النشاط هي متطلبات كبيرة . بيد أنه من خلال وضع الأولويات الوطنية والإقليمية سيكون من المستطاع الأخذ بنهج متدرج في القيام بالعمل المطلوب .

أن مجموعات من المؤسسات الرئيسية ينبغي أن تشارك في وضع المشروعات الرائدة لتبني أنشطة بناء القدرات ذات الأولوية من خلال تسهيل المؤتمرات الإقليمية لتوثيق ما يوجد من حيازات ولتعيين الوكالات القادة في عملية جامعة لتعزيز الجهد التصنيفي في جميع المجموعات .

أن " صابونيت " و " بيونيت أنترشيونال " هما مثالان قائمان على المشروعات التي يمكن اعتبارها مشروعات رائدة في نهج إقليمي وعالمي ، على التوالي ، يمكن تعزيزهما لتوفير قدر أكبر من أنشطة بناء القدرات . وقد قامت المؤسسة السميثونية بتقديم مشروع رائد محتمل عن حشرات العث (moths) المدارية الجديدة يمكن النظر فيه كذلك في سبيل بناء القدرات الإقليمية .

تسهيل وضع البرامج التعاونية التي تزيد من القدرة التصنيفية في البلدان النامية من خلال تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب .

أن القدرة التصنيفية فيما يتعلق بالمقدرة البشرية والمؤسسية أمر يختلف اختلافاً واسعاً بين البلدان والمناطق . وعلى الرغم من أن كثير من البلدان تملك مجموعة مرجعية جامعة نسبياً ، وعددًا من الخبراء إلا أنه لا يوجد بلد واحد يملك بمفرده مجموعة كاملة تصنيفية من التنوع البيولوجي الوطني ، ولا خبراء في جميع المجموعات التصنيفية ذات الصلة بالموضوع . وفي كثير من الحالات ، ليس لدى البلدان النامية إلا القليل جداً أو لا يوجد لديها مجموعات مرجعية فيزيقية للتنوع البيولوجي المحلي ، كما لا يوجد لديها عاملون مدربون . وكثير من المواد المرجعية الموجودة الواردة من البلدان النامية متمركزة في المؤسسات ذات الخبرة لدى العالم المتقدم النمو ، وكذلك الخبراء في المجموعات التصنيفية الخاصة . بيد أنه حتى في البلدان المتقدمة النمو لم تكن الموارد المخصصة للتصنيف كافية على مدى سنوات كثيرة ، مما أدى إلى تدهور عام في البنيات الأساسية وإلى ندرة المهنيين من الشباب .

وفي سبيل تسهيل بناء القدرة التصنيفية لمساندة اتفاقية التنوع البيولوجي ينبغي وضع برامج تعاونية و/أو تعزيزها بين البلدان التي تملك الخبرة والمواد المرجعية ، وبين البلدان التي لا تملك ذلك . هناك عدد من الشبكات الإقليمية موجود في الوقت الحالي ، التي تسهل التعاون بين البلدان في بناء القدرة التصنيفية على مستوى بعض المجموعات التصنيفية ، مثل " صابونيت " التي هي شبكة تعاونية بين عشرة بلدان في الجنوب الأفريقي ، تركز على النباتات المزهرة . والشبكة الأشمل الموجودة حالياً هي شبكة " بيونيت أنترشيونال " التي هي الشبكة العالمية للتصنيف . ولدى هذه المبادرة في الوقت الحاضر سبع شبكات دون إقليمية موجودة في حوالي 120 بلداً ، وهناك أربع شبكات أخرى يجري وضعها ، وهناك خمس شبكات أخرى مزعم إنشاؤها . ومن المتوقع أن تقوم هذه الشبكات الـ 16 بتوفير تغطية عالمية من الشبكات بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب لبناء القدرات التصنيفية . أما الشبكة العالمية للتصنيف فهي برنامج ممول من المانحين وتكون فيه وتيرة إنشاء الشبكة أمراً مرتهاً باستمرار التمويل الوافي . وعند إنشاء شبكات تعاونية دون إقليمية تعمل " بيونيت أنترشيونال " من خلال مساندة حكومية رسمية وتقييم شامل للاحتياجات في سبيل وضع أولويات إقليمية ووطنية .

من الناحية المثلي تشمل شبكة عالمية مجموعة من الشبكات دون الإقليمية ، يتزايد اكتفاؤها الذاتي ، وتغطي جميع الأصناف . وبينما المبادرات الجارية بشأن بناء القدرات ينبغي أن يكون لها أجل محدود قائم على أساس المشروعات ، إلا أنه من الناحية المثلي ينبغي أن تظل الشبكات قائمة إلى الأبد بعد إنشائها ومساندتها من حكومات الدول الأعضاء

بناء على النقص في القدرة التصنيفية باعتبارها عائقاً شديداً يعرقل قدرات البلدان على الوفاء بالتزاماتها الناشئة عن اتفاقية التنوع البيولوجي ، وحيث أن معظم القدرة التصنيفية يمكن تقاسمها بسهولة واستعمالها عبر الحدود المؤسسية والوطنية ، ينجم عن ذلك أن بناء القدرة التصنيفية يمكن تسهيله على الوجه الأمثل عن طريق شبكات تعاونية دون الإقليمية . ولذا فإن تعزيز و/أو بناء الشبكات الإقليمية ينبغي إتمامها بحلول ديسمبر 2001 على أن يكفل بصفة خاصة أن تصبح الشبكات ذات الصلة القائمة حالياً عاملة بطاقتها التشغيلية الكاملة خلال الطيف الكامل من مجموعات التصنيف مع إيجاد الاستراتيجيات اللازمة لاستيفاء التغطية العالمية

أن الشبكات الموجودة من إقليمية ودون الإقليمية بمعاونة من " بينونيت انترشيونال " واليونسكو يمكن استعمالها لبناء غطاء أكمل . وينبغي أن تقوم هذه الشبكات بدور آليات التنفيذ ، بحيث يكون لمعت إمكانية التوصل وإمكانية التفاعل مع جميع المؤسسات التصنيفية ذات الصلة داخل منطقة فرعية .

وفي سبيل تسهيل هذا التطوير ، فإن مؤسسات الخبراء التي لدى العالم المتقدم النمو والتي تأوي المواد المرجعية والمعلومات التصنيفية دون الإقليمية ، كما لديها العاملون المهنيون ذوو الخبرة في المجموعات التصنيفية الواردة من تلك الإقليم الفرعية ، هي مؤسسات ينبغي إشراكها بنشاط .

أن إيجاد استراتيجية متفق عليها بشأن تعزيز وبناء الشبكات لكفالة التغطية العالمية من الناحية الجغرافية ومن ناحية مجموعات الأصناف ، إنما هو عملية هائلة . فإن لدى البلدان والمناطق المختلفة مستويات مختلفة من القدرة واحتياجات وأولويات مختلفة في مجال التصنيف . والشبكات دون الإقليمية الموجودة يمكن أن تكون آليات تنفيذ لتحسين القدرة التصنيفية في البلدان النامية . وهذه الشبكات الموجودة يحتاج الأمر إلى توسيع مداها كما يقتضي الأمر إنشاء الشبكات الباقية التي يجري وضعها أو التي لا تزال في مراحل التخطيط ، وذلك في أقرب وقت ممكن . وسيفتضي ذلك إتمام تقييم الحاجات ووضع الأولويات لكل شبكة ، في الأحوال التي لا يوجد فيها ذلك أو في الأحوال التي يقتضي فيها ذلك تحديثاً و/أو توسيعاً . أما المراكز الإقليمية المرجعية للتصنيف التي تأوي المواد المرجعية للشبكات كما تأوي نظام الإعلام والاتصال للشبكات إنما آلية مفيدة لتفادي الازدواجية في البنيات الأساسية ، غير أنها تقتضي وسائل سليمة للاتصال ، لتمكين جميع البلدان المشاركة من أن يكون لها فرص متساوية إلى المعلومات .

سيفتضي الأمر تمويلاً لمساندة برامج العمل للشبكات الفردية غير أن الأمر يقتضي كذلك أن تقوم البلدان نفسها بمساندة العمليات وعلى وجه التحديد التكاليف من الموارد البشرية والمؤسسية لصيانة وتشغيل وتطوير هذه الشبكات التعاونية . وستكون هذه التكاليف مرتفعة بوضع القدرة في كل بلد وبمدى برامج العمل . وهذه الشبكات التعاونية يمكن أن تكون آليات توفر في التكاليف في بعض المجموعات/المجالات المتعلقة بالتصنيف ، وذلك بسبب " الاقتصادات الواسعة النطاق " التي تنجم عن تقاسم القدرة التصنيفية وأن تخفض احتياج كل بلد إلى محاولة فردية لبناء القدرة اللازمة .

ومن الناحية المثلي ، ينبغي أن تكون للشبكات أمانة مخصصة لها كل الوقت ، ولكنها ، تبعاً للاحتياجات ، يمكن تشغيل تلك الأمانة على أساس وقت جزئي ، وأن يقوم بذلك موظفون يعملون فعلاً لدى مؤسسات ذات صلة بهذا الموضوع .

وبناء القدرات في مجال التصنيف أمر يقتضي حتماً قدرة البنيات الأساسية على أن تأوي المواد المرجعية وكذلك جميع المواد والمعدات المرجعية التي تمكن من التبين .

هناك ثلاث مشروعات رائدة يمكن اقتراحها . فالمشروع الرائد الأول يمكن أن يعمل مع إحدى شبكات "بينونيت انترشيونال " الموجودة ، ويقوم بتقييم الهيكل والآليات والعمليات الحالية للشبكة ، لتقييم قدرتها على التوسع بحيث تحقق تماماً أهداف معت في مساندة اتفاقية التنوع البيولوجي .وفي الوقت الحاضر ، كثيراً من شبكات " بينونيت انترشيونال " الموجودة إنما تركز على الكائنات الحية الدقيقة واللافقاريات وكثيراً ما يكون ذلك مرتبطاً باتجاه زراعي ، وعلى هذا الأساس قد تحتاج إلى توسيعها بحيث تشمل جميع مجموعات الأصناف والمؤسسات ذات الصلة . أما المشروع الرائد الثاني فيمكن القيام به في شراكة مع " بينونيت انترشيونال " في إنشاء شبكات جديدة مصممة لسد احتياجات الاتفاقية . والمشروع الثالث تجري صياغته في الوقت الحاضر بأسم " بوزونيت " وهو مشروع لبناء القدرة التصنيفية في شرق أفريقيا ، في مجال علم النبات وعلم الحيوان .

من المسلم به أن التصنيف أمر أساسي للمجالات الموضوعية في اتفاقية التنوع البيولوجي من خلال اكتشاف وتبين ووثيق ذلك التنوع . وحيث لا توجد موارد تصنيفية عالمية وافية للوفاء بجميع المطالب ، فمن المهن وضع أولويات تصنيفية في كل مجال موضوعي من مجالات اتفاقية التنوع البيولوجي [في إطار برامج العمل الموضوعية الموجودة ، ينبغي عقد ورش في المناطق الملائمة ، يشترك فيها خبراء التصنيف لتبين الأصناف الرئيسية لوضع قائمة جرد بها ولوضع برامج رصدية] .

(1) المبرر المنطقي

في المرفق بالمقرر 7/4 بشأن التنوع البيولوجي للغابات والذي يتضمن برنامج عمل بشأن ذلك التنوع ، وفي نطاق العنصر 3 من البرنامج بشأن المعايير والمؤشرات للتنوع البيولوجي للغابات ، تم تبين النشاط التالي : دراسات وقوائم جرد تصنيفية على الصعيد الوطني ، توفر تقييماً أساسياً للتنوع البيولوجي للغابات .

زيادة المعارف بشأن تكوين الأنواع الموجودة في الغابات من خلال دراسات وقوائم جرد تصنيفية وطنية . واستعمال هذه الزيادة في المعارف الأساسية أمر يسهل اختبار المعايير والمؤشرات للتنوع البيولوجي للغابات ، ويمكن أن يكون مرشداً في اختيار المواقع التي ينبغي حمايتها وفي تقييم الموارد .

حيث أن هذا النشاط يجري على الصعيد الوطني ، ستكون هناك جداول زمنية متباينة على الصعيد العالمي . والجولة الثانية من التقارير الوطنية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية ، يحين أوانها في يونيه 2001 ، وستكون فرصة للبلدان للتبليغ عن الدراسات وقوائم الجرد التصنيفية التي جرى وضعها على الصعيد الوطني ، والتي توفر تقييماً أساسياً للتنوع البيولوجي للغابات .

سيكون للحكومات والمؤسسات الوطنية المسؤولة الرئيسية ، مع إمكان تقديم مشورة من أعضاء وكالات ITFF ، بشأن منهجيات وضع معايير ومؤشرات مناسبة . والإشراك الفعال للمنظمات الدولية مثل CIFOR, ICRAF and IFF ، سيوفر روابط مفيدة بين المبادرات الموجودة .

أن مؤتمر الأطراف بموجب مقرره 7/4 ، قد وافق على قيام البلدان باستعراض مؤشرات محددة في مجال التنوع البيولوجي للغابات ، مستمدة من العمليات الدولية الرئيسية المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات . وعلى أساس اختيار المعايير والمؤشرات سيقضي الأمر مزيداً من الدراسات وقوائم الجرد التصنيفية .

سيكون ذلك أمراً مرتيناً بكل بلد ، وستبين المتطلبات من الموارد ومصادر تلك الموارد .

في سبيل تسهيل تنفيذ أحد عناصر برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي للغابات ، فمن المقترح وضع برنامج رائد أعد لاختيار المؤشرات بالنسبة للتنوع القائم تحت مستوى الأرض في الغابات ، في كل من المناطق الأحيائية الثلاثة الأتية للغابات : المدارية والمعتدلة والشمالية . وبينما هناك حاجة إلى مواصلة تنمية المعارف بشأن كثير من مكونات الأنظمة الإيكولوجية للغابات ، إلا أن المعرفة الأقل والدرجة الأعلى من الأولوية هي التنوع البيولوجي تحت مستوى الأرض . ومن المفهوم أن هذا التنوع يلعب دوراً رئيسياً في الإسهام في إنتاج وفي صحة التنوع البيولوجي فوق مستوى الأرض ، وذلك بوسائل منها مثلاً تجهيز عناصر التغذية والمواد المعدنية التي تجعل متاحة للنبات والتي يتمثلها النبات لتحقيق التنوع البيولوجي فيه .

يمكن أن يعتبر عنصران رئيسيان للعمل التصنيفي في إطار الأنظمة الإيكولوجية البحرية والساحلية عنصرين لهما أولوية عالية لتحقيق أهداف الاتفاقية في الأنظمة البحرية والساحلية ، أي الكائنات الحية الموجودة في مياه صابورة السفن (Ballast) والكائنات الحية الأساسية في رصد صحة أنظمة المنغروف من خلال حيواناتها اللاقارية . والعنصر الفرعي المتمثل في مياه صابورة السفن سيقضي أموراً منها التركيز على المراحل الشابة التي تمر بها الكائنات الحية في أعماق المحيطات . والعنصر الثاني يركز على المنغروف ، الذي يمثل نظاماً من أسرع الأنظمة العالمية تغيراً ، وفي إطار برنامج عمل التنوع البيولوجي والساحلي هناك حاجة إلى إيجاد سند تصنيفي لرصد خط الأساس في الحيوانات اللاقارية في أنظمة المنغروف .

مساعدات يستعين بها موظفو الحجر الصحي وغيرهم من الموظفين لتبين ورصد دخول الكائنات الحية البحرية الجديدة .

وكتب مرجعية دليوية في مجال التصنيف بشأن الكائنات الحية اللاقارية الأساسية في أنظمة المنغروف ، للمساعدة على إدارة شؤون السلسلة المتصلة بين الأنظمة الإيكولوجية للمنغروف الطبيعية والتي حدث فيها اضطراب خارجي . وستساعد البيانات التصنيفية كذلك على اختيار المواقع التي تقام فيها المناطق المحمية وعلى تقييم الموارد .

في إطار برنامج " GloBallast " الزمني ، إنتاج كتب مرجعية دليلية أساسية لتبين المجموعات الرئيسية من الكائنات الحية التي توجد في مياه صابورة السفن في المصادر الرئيسية .

وخلال السنوات الثلاث القادمة وضع كتب مرجعية دليلية في التصنيف لتبين الحيوانات اللاقارية للمنغروف التي يمكن استعمالها كمؤشرات على تغير الموائل .

أن المنظمة البحرية الدولية ينبغي لها أن تضطلع بالدور القيادي في العمل التصنيفي بشأن مياه صابورة السفن ، في نطاق برنامج عمل " GloBallast " على أن يدمج ذلك فيما بعد في الأنشطة المتوقعة في إطار العمل المتعلق بالأنواع الغريبة المجتاحة في ظل اتفاقية التنوع البيولوجي ، وبرنامج عمل معت .

أن الاتفاقات الدولية ، ولاسيما اتفاقية رامسار ، ومؤسسات التصنيف التي لها خبرة في اللاقاريات الساحلية ، ينبغي لها أن تلعب دوراً أساسياً في ترابط مع المؤسسات الوطنية التي لدى الأطراف المالكة أنظمة من المنغروف ذات مدى متسع ، خاضعة للتهديد ، في تنفيذ العمل التصنيفي اللازم .

أن برنامج عمل المنظمة البحرية الدولية في مجال " GloBallast " يمكن أن يشمل عنصراً من عناصر التصنيف لتبين الأصناف البحرية في المحيطات بما في ذلك الأصناف البالغة من حيوانات الأعماق ، والتي ستكون عنصراً أساسياً في معت بشأن البيئة البحرية . وتستطيع الجمعية الدولية لإيكولوجيا المنغروف أن تسهل وضع عنصر العمل المتصل بالحيوانات اللاقارية في المنغروف ، شاملة ورش تدريب العاملين الأساسيين المنتمين إلى المؤسسات التصنيفية في المناطق المدارية . وهناك ثلاث ورش ، أحدها في أفريقيا وأحدها في المدارية الجديدة والثالثة في آسيا ، قد اقترحت ويجرى الإعداد لها لعام 2001 ، بمساعدة من اليونسكو . وتستطيع إكري وشبكتها أن تساعد فيما يتعلق بالأرصدة المرجانية .

أن برنامج " GloBallast " للمنظمة البحرية الدولية يمكن أن يوفر الموارد اللازمة لمشروع رائد يضم ستة بلدان نامية .

ومطلوب مساندة في التمويل لثلاث ورش لبناء القدرات وكذلك مساندة مناسبة في مجال البنيات الأساسية لتصنيف اللاقاريات الخاصة بالمنغروف ، وإنتاج كتب دليلية وللقيام بعمل إكري .

أن برنامج " GloBallast " هو مشروع رائد بإشراف المنظمة البحرية الدولية ، وله صلة مباشرة بالأنواع الغريبة المجتاحة وبرنامج عمل معت .

ويمكن وضع برنامج رائد يركز على لاقاريات المنغروف في جنوب شرق آسيا ، خصوصاً شاملاً ماليزيا وأندونيسيا والفلبين ، وذلك في ترابط مع ICLARM and ISME .

أن المقرر 23/5 بشأن النظر في الخيارات المتعلقة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي في الأنظمة الإيكولوجية للأراضي الجافة والمتوسطة والقاحلة ونصف القاحلة والمعشبة والسافانا ، يضع برنامج عمل يشمل من

ضمن ما يشمل تقييم الوضع القائم والاتجاهات وتبين المناطق المحددة داخل الأراضي الجافة ودون الرطبة ذات القيمة الخاصة للتنوع البيولوجي ، و/أو الخاضعة لتهديدات خاصة ويشمل مزيداً من تطوير المؤشرات . وفي إطار كل من هذه الأنشطة يجب اتخاذ خطوات مستهدفة بشأن تعزيز القاعدة من المعارف المتعلقة بالكائنات الحية التي تستقي القشرة الجوهريّة من التربة وذلك على الصعيدين الوطني والإقليمي ، وكذلك الحاجة إلى مزيد من المعرفة بالكائنات الحية الدقيقة في دورة المواد الغذائية وزيادة المعلومات المتعلقة بالتصنيف الخاص بالآفات والأمراض .

أن التبين الصحيح للإثبات " lichens " التي تكون القشرة أمر كثيراً ما يحتاج إلى مساعدات وتقنيات خاصة لتبينها ، وإيجاد مثل هذه الأدوات أمر مطلوب لزيادة القدرة التي يملكها مديرو أراضي الرعي لتفهم الوظيفة التي تقع على عاتقهم في صيانة الأنظمة الإيكولوجية للأراضي الجافة . وزيادة القدرة التصنيفية لتبين هذا النبات ، ثم وضع أدوات تبين ، هي أمر مطلوب في كثير من أنحاء العالم . ومن المهم أنه يجب تصميم تلك الأدوات الخاصة بالتبين بحيث يستطيع مديرو المراعي استعمالها لمساعدتهم في تبين الكائنات الحية الأساسية .

تعزيز التفهم بين مديري الشؤون الزراعية وشؤون المراعي للإثبات بوصفها مؤشرات أساسية تنذر مقدماً بحدوث تدهور في التربة . وسيكون ذلك في المعتاد على صورة ضياع أنواع خاصة من النظام . وسيحتاج العمل التصنيفي إلى وضع محفظات من أدوات التبين سهلة الاستعمال لما يوجد في التربة من أثبات وطحالب ولافقاريات وحيوانات عاشبة رئيسية ، تكون منذرة بحدوث التغيير .

وضع مساعدات تبين في تشاور مع الوكالات الوطنية المناسبة المعنية بالتصنيف والإدارة ، بحلول موعد الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف .

اتفاقية مكافحة التصحر وغير ذلك من الاتفاقيات البيئية ، والمتعاونون معها ، والوكالات الدولية بما فيها أنظمة (CGIAR) ، ومديرو المراعي والحكومات الوطنية .

التعاون مع اتفاقية مكافحة التصحر وغيرها من العاملين الأساسيين من المنظمات الدولية .

في سبيل تسهيل التعاون الدولي والإقليمي وتضافر الجهود في هذا العمل يمكن اقتراح مشروع يستطيع أن يجذب تمويلاً من نظام CGIAR في تعاون مع الفاو .

يمكن وضع مشروع رائد بين اتفاقية مكافحة التصحر والفاو واليونيب ، لتقييم المؤشرات البيولوجية والبيوكيميائية المتنوعة التي تدل على تدهور التربة . وقد يقتضي هذا المشروع مدخلاً من طائفة من خبراء التصنيف ، بما فيهم اخصائيو الطحالب والاثبات . وسيكون مطلوباً كذلك مدخلاً من علماء التربة الذين يستطيعون ربط المعلومات غير البيولوجية بالمعلومات التصنيفية التي يتم الحصول عليها . ويمكن " تقنطير " النتائج بحيث يتحصل منها نظام بسيط من محفظات التبين تسمح للمديرين المحليين أن يتبينوا الأنواع الأساسية ويحددوا صحة النظم الموجودة لديهم في الأراضي القاحلة ونصف القاحلة .

كما في جميع الأنظمة الإيكولوجية الرئيسية الأخرى فإن الوضع القائم حالياً في علم التصنيف بشأن المياه الداخلية متبنيان من الناحية الجغرافية ووفقاً للمجموعات الرئيسية من الأصناف . وبالنسبة لأغراض معت ، فإن الأنشطة المزمعة ، وسط معرفة تتزايد بسرعة على النطاق العالمي بشأن أسماك والافقاريات المياه العذبة ، هي أنشطة مقترحة بوصفها تتمتع بدرجة عالية من الأولوية .

سلسلة من الكتب الدليلية الإقليمية في شأن الأسماك والافقاريات للمياه العذبة (بما في ذلك الأشكال الأرضية البالغة إذا كان ذلك مناسباً) بوصفه مدخلاً في عملية رصد الأنظمة الإيكولوجية لتبين صحة الأنهار والبحيرات .

إنتاج كتب دليلية إقليمية ممكن استعمالها في الميدان ، خلال فترة عامين ، كي يستعملها المهنيون ويستعملها الجمهور على السواء .

الوكالات الوطنية ومؤسسات التصنيف ، خصوصاً المتاحف ، ينبغي لها أن تؤدي دوراً رئيسياً في تنفيذ هذا النشاط . ويمكن توفير المساندة الدولية والتنسيق الدولي من خلال النشاط العلمي الرئيسي الذي تبذله اليونسكو عن طريق " الماء والأنظمة الإيكولوجية " . والعاملون الجانبيون في دائرة التصنيف ، على شكل الجمهور المعني بالأمر وطلبة المدارس في عدد من البلدان ، قد درجوا على استعمال التقنية لرصد الصحة المائية . وهذا مجال يمكن أن يبني عليه ، ويمكن أيضاً ربطه بالنشاط المخطط 3-4 .

أن التغييرات في تركيبات الأصناف وفي وفرة اللافقاريات الكبيرة في أنظمة الماء العذب يجري الآن دراستها على النطاق العالمي كجزء من نهج ترمي إلى رصد صحة الأنظمة الإيكولوجية . وهناك عدد من الشركاء الاحتماليين الأساسيين ممكن أن يدخلوا حلبة هذا النشاط ، بما فيهم شركاء من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وينبغي أن يشرك في هذا المشروع كذلك فريق الاستعراض العلمي والتقني التابع لاتفاقية رامسار ، لتوفير الخبرة المتخصصة ، وللتركيز على مفهوم استعمال التصنيف للمساعدة على تفهم التغيير الإيكولوجي .

هناك فرصة للبناء على المشروعات الموجودة هنا ، أو لمساعدة التعاون الإقليمي بين المشروعات الموجودة ، ويكون من شأن ذلك أن يسهم في تنفيذ معت ، مع تحسين رصد صحة الأنظمة الإيكولوجية في الوقت نفسه .

في إطار برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي الزراعي ، هناك عدة مجالات تتطلب قدرة تصنيفية كي تحقق أهدافها تماماً . والحاجة إلى التصنيف تتراوح بين التصنيف الكلاسيكي للأنواع التي تعيش في الأنظمة الإيكولوجية الزراعية ، وبين تصنيف الأقارب الأبدية للأنواع الهامة الزراعية ، وبين إمكان التوصل إلى المعلومات التصنيفية الموجودة ، شاملة المعرفة الأساسية المتعلقة بالعلاقات الوظيفية بين الكائنات الحية التي كثيراً ما يقوم أخصائيو التصنيف بتسجيلها .

والحاجة إلى زيادة القاعدة العالمية من عمليات شبه التصنيفى (para-taxonomy) ، من خلال تدريب المزارعين ومديرى الأنظمة الإيكولوجية في المواقع ، على تبيين وتجميع جميع جوانب الأنظمة الإيكولوجية الزراعية ، هو أيضا مكونة ذات أهمية عالية من مكونات الإدارة المتكاملة للآفات .

وفي نطاق برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي الزراعي هناك أنشطة محددة تتعلق بالتصنيف يتجه التفكير إلى القيام بها في المجالات الآتية : الملحقات (المقرر 5/5) ، التنوع البيولوجي للتربة (المقرر 5/5) ، والإدارة المتكاملة للآفات (المقرر 5/5) .

وبينما يتطوير برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي الزراعي ، هناك أنشطة تصنيفية هامة يحتاج الأمر إلى إدراجها في مقترحات العمل .

ستشمل المخرجات ما يلي : مفاتيح سهلة الاستعمال لتبيين الفصائل والأجناس والأنواع من الملحقات ؛ وأنظمة التبيين الاتوماتيكي للملحقات ؛ ووضع مناهج قياسية لتبيين التنوع البيولوجي للتربة على مختلف الأصعدة التصنيفية ؛ وزيادة المعارف بالتنوع البيولوجي للتربة للمساعدة على تبيين المؤشرات الدالة على "صحة" التنوع البيولوجي تحت مستوى الأرض ؛ والتدريب التصنيفي للمزارعين وللمديرى الأنظمة الإيكولوجية

في إطار برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي الزراعي ، فإن الأنشطة المتصلة بالتصنيف إنما هي جزء من الجدول الزمني الخاص بوضع النشاط العام . والجدول الزمني الحالية هي على النحو الآتي :

الملحقات – من المتوقع عقد اجتماع تخطيطي في أواخر 2000 ، بقصد وضع اقتراح كامل بمشروع في عام 2001 ، يقدم إلى الاجتماع السابع لـ هفمعتت ، شاملاً عناصر التصنيف .

الأحياء في التربة- أمر يجرى وضعه في الإطار الزمني لمشروع المرفق العالمي للبيئة .

الكتب الدليلية الوظيفية وشبه التصنيف (parataxonomy) للإدارة المتكاملة للآفات – سيوضع اقتراح بالأنشطة كجزء من صفقة من العمل للاجتماع السابع لـ هفمعتت .

أن مؤتمر الأطراف بموجب مقرره 5/5 قد دعا الفاو إلى أن تنزع المبادرة الدولية للملحقات ، وستقوم الفاو بإعداد اقتراح لوضع تلك المبادرة أمام الاجتماع السابع لـ هفمعتت .

أن برنامج البيولوجيا والخصوبة للتربة المدارية ، الذي تستضيفه اليونسكو في نيروبي ، هو الوكالة التنفيذية المقترحة لمشروع كامل يقوم به المرفق العالمي للبيئة ، ويتضمن مكونات تصنيفية رئيسية لتقييم التنوع البيولوجي تحت سطح الأرض .

أن وكالة قاندة محتملة للكتب الدليلية الوظيفية ولشبه التصنيف في مجال الإدارة المتكاملة للآفات هي المرفق العالمي للإدارة المتكاملة للآفات ، الذي هو برنامج تتشارك في رعايته الفاو واليونيب واليونديبي والبنك الدولي ، ومقره روما .

أن المبادرة الدولية للملحقات ستطوي على وجود مكونة رئيسية في مجال التصنيف ، ويجرى وضع هذا المشروع في الوقت الحاضر .

ويقتضي الأمر إدراج عنصر رئيسي من التصنيف في جميع المشروعات الجارية والمقترحة التي تعالج الاستعمال المستدام أو الحفظ للأراضي الزراعية وغير الزراعية ، إذا إريد أن تتقدم معرفتنا الأساسية بشأن الجوانب الوظيفية اللازمة للحفاظ على عمليات الأنظمة الإيكولوجية .

وفي إطار عنصر الإدارة المتكاملة للأفات الداخلة في برنامج عمل التنوع البيولوجي الزراعي ، ينبغي القيام بممارسة لقياس المدى ، لتحديد المواقع التي توجد فيها محدودية فيما يتعلق بالمعلومات التصنيفية ، بدأ بأساس التصنيف – الألفا للأفات والأعداء الطبيعيين ، إلى كيفية تقديم المعلومات وتوزيعها . ويمكن تنسيق هذا العمل من خلال المدارس الميدانية للمزارعين ، في تشاور مع المراكز الدولية لبحوث الزراعة ، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق البرنامج الشامل لـ CGIAR المتعلق بالإدارة المتكاملة للأفات .

أن تلك العناصر الثلاثة تتطلب موارد يجب تبينها سواء في المشروعات الموجودة والمشروعات الجديدة ، وكذلك تتطلب موارد إضافية يجب إتاحتها لزيادة القدرة التقنية في معظم بلدان العالم .

أن مشروعاً كبيراً تابعاً لليونيب عنوانه " الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي تحت سطح الأرض " في سبعة بلدان يجري تقييمه في الوقت الحاضر لدى اليونيب . وهناك مشروع رائد بشأن النمل الأبيض قدمته مؤسسة سميتسونيان ، يمكن أيضاً النظر فيه .

أن تنمية هذا النشاط ستم عقب مناقشة هذا المجال الموضوعي من العمل في الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف . ويمكن لألية تنسيق معت أن تلعب دوراً هاماً في تحديد الاحتياجات التصنيفية المتعلقة بالأنشطة الموضوعية المزمنة .

أن مؤتمر الأطراف ، بموجب مقرره 26/5 ، قد تبين أن " التقييم وقوائم جرد الموارد البيولوجية وكذلك إدارة شؤون المعلومات " هي من الأمور الأساسية في بناء القدرات ، التي يحتاج إليها ، فيما يتعلق بإمكانيات التوصل وترتيبات تقاسم المنافع . وقائمة جرد الموارد البيولوجية يمكن حقاً أن توفر معلومات مفيدة فيما يتعلق بوضع التدابير المتعلقة بالتوصل إلى الموارد الجينية وبالتقاسم المنصف للمنافع الناشئة عن استغلالها . وفي سبيل القيام بهذا الجرد ، كثيراً ما يحتاج الأمر إلى زيادة القدرات الموجودة على مستوى البلد . والهدف الأول لمعت هو مساعدة البلدان على وضع هذا الجرد في الوقت المناسب وبطريقة فعالة . ومن العناصر الرئيسية في زيادة القدرة على الوضع السوي لقوائم الجرد وعلى التوصل إلى المعلومات المتعلقة بالموارد البيولوجية ، الإدارة الفعالة للمعلومات . ولذا فلا بد أن يكون من العناصر الأساسية في المبادرة العالمية للتصنيف إيجاد الأدوات المناسبة للسماح بالتوصل إلى البيانات الموجودة ، وكذلك السماح بإدخال أية معلومات جديدة تولدها أية زيادة في المعرفة .

وكلما استطاع بلد من البلدان أن ينمي قدرته على القيام بالجرد والتجميع والتصنيف ثم على تسويق موارده البيولوجية بطريقة سوية كلما كانت عوائده من المنافع أكبر . وهذه العناصر الأربعة (الجرد ، التجميع ، التصنيف ، التسويق) يمكن أن ينظر إليها باعتبارها تدرجاً هرمياً لزيادة القدرات . والمبادرة العالمية للتصنيف سوف تركز على تنمية

القدرة على التجميع والتصنيف في مجال التنوع البيولوجي . وينبغي لمعت أن تشمل مشروعات مصممة لتزويد من القدرة على تجميع المجموعات البيولوجية والحفاظ عليها ، وكذلك على التصنيف السوي وعلى معرفة الموارد البيولوجية . وسيكون ذلك بدوره أساساً لتسويق عناصر محددة من التنوع البيولوجي . وبزيادة القدرة داخل البلد على التجميع والتصنيف فإن معت قد توفر فرصاً سوقية جديدة لتسويق الموارد البيولوجية على أساس تدابير للنقاسم المنصف للمنافع . وبالإضافة إلى ذلك فإن المعلومات التصنيفية شاملة على وجه التحديد المعلومات بشأن المستوى الجيني ، ستكون أمراً ذا أهمية بالغة في تقصي منشأ الموارد ومنشأ الكائنات الحية المحورة .

وزيادة التوصل إلى المعلومات الموجودة بشأن الموارد البيولوجية خارج بلد المنشأ هي أمر قد تم التتويه به باعتباره عنصراً من عناصر معت . وبموجب المقرر 26/5 بحث مؤتمر الأطراف البلدان على أن تأخذ بتدابير تساند الجهود الرامية إلى تسهيل التوصل إلى الموارد الجينية في سبيل الاستعمالات العلمية والتجارية وغيرها ، وإلى ما يرتبط بها من معارف وابتكارات وممارسات لدى المجتمعات من السكان الأصليين والمحليين ، الذين يجسدون طرقاً تقليدية في المعيشة لها صلة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي .

والخطوة الأولى في تسهيل التوصل هي توفير المعلومات . وقد وافق الأطراف بموجب المقرر 1/4 دال على سلسلة من الخطوات التي من شأنها أن تزيد من التوصل إلى المعلومات على النطاق العالمي . والهدف التشغيلي 5 في خطة العمل هذه يتضمن خطة لبدء معالجة هذا الموضوع .

كتالوجات متفاعلة من المواد المتاحة ، المرتبطة بالمجموعات التصنيفية الموجودة في المعشبات (herbaria) والمتاحف . والمساندة التصنيفية ، شاملة المساندة على الصعيد الجزيئي ، لكفالة تبين واضح للنماذج الموجودة في المجموعات خارج الموضوع الأصلي ، خصوصاً في البلدان النامية ، هو شئ يقتضيه الأمر .

ويمكن القيام بسلسلة من المشروعات التي تتولى البلدان زمامها ، وتؤلف بين تنمية القدرة الأساسية على التصنيف وتحسين قاعدة المعلومات بشأن الموارد البيولوجية .

ومن شأن تلك المشروعات أن تساعد على وضع روابط أفضل بين المبادرات الموجودة التي توفر المعلومات الكترونياً بشأن الموارد الجينية وكذلك المشروعات الجديدة الرامية إلى تحسين التوصل إلى المعلومات التصنيفية المتاحة للجمهور مع توسيع نطاق هذا الوصول . وبالإضافة إلى ذلك ستوفر تلك المشروعات أساساً لتسويق مكونات التنوع البيولوجي .

أن التقدم في إقامة الشبكات العالمية بين البلدان ومؤسسات التصنيف التي لديها مجموعات هامة خارج الموقع الأصلي ، هو تقدم ينبغي تعجيله في نطاق زمن قدره 5 سنوات .

وتتمية المشروعات الرائدة ينبغي أن تحدث في أقرب وقت ممكن خلال 2001 .

المجموعات الزراعية الوطنية (والدولية) شاملة المجموعات الجرثومية . ونظام CGIAR ينبغي إشراكه في اختيار الأولويات في الجهد التصنيفي اللازم .

ولدى المؤسسات التصنيفية في عدة بلدان حيازات هامة من المواد خارج الموقع قادمة من بلدان أخرى ، ولاسيما من البلدان النامية . ولدى حدائق النباتات مواد حية ومواد مينة ، يمكن أن تكون ذات أهمية في بلد منشأ تلك المواد ، ويمكن أيضاً أن تستنبط بفضلها تقنيات جديدة أو محسنة للحفظ ، تستطيع أن تساعد بلدان المنشأ في جهودها الرامية إلى الحفظ وإلى الاستعمال المستدام .

ولجنة الموارد الجينية النباتية يمكن أن تؤدي دوراً أساسياً بمشاركة في هذا المضمار .

من التدابير الأولى الأهم التي يمكن أن يتخذها أي بلد لتشجيع الاستعمال المستدام لموارده وكفالة التقاسم السوي للمنافع المستمدة من استغلالها هو تنمية المعارف بشأن ما لدى البلد من التنوع البيولوجي وخصوصاً وضع كتالوج كامل لتنوع تلك الموارد ومن خلال التسليم بأهمية تنمية القدرة التصنيفية والأخذ بسلسلة من التدابير المقترحة والأنشطة ذات الأولوية (المقرر 1/4 دال والمقرر 9/5 الصادران عن مؤتمر الأطراف) ، بين مؤتمر الأطراف بوضوح للأطراف والحكومات والمنظمات ذات الصلة ما هو العمل الرئيسي المطلوب القيام به لبناء القدرة التصنيفية داخل البلدان .

والألية الأساسية للقيام بهذه الأعمال والأنشطة هي مشروعات تتولى البلدان زمامها على المستوى الوطني والمستوى الإقليمي ودون الإقليمي ، ويجري تنفيذها بمساعدة من المؤسسات في البلدان المتقدمة والبلدان النامية التي لديها مجموعات خارجة عن الموقع (أي معشبات وحدائق نباتية ومتاحف وحدائق حيوان) ، والالية المالية . وهذه المشروعات التي تتولى البلدان زمامها تحتاج إلى تنمية كي تبين بوضوح كيف أن تنمية القدرة الأساسية على التصنيف تؤدي إلى تحسين المعرفة الأساسية وتفهم الموارد البيولوجية الموجودة لدى البلد ، والتي يمكن بعدئذ استعمالها لجلب الاستثمار اللازم لطائفة كاملة من الاستعمالات التجارية لمكونات التنوع البيولوجي المذكور .

وفي سبيل التوصل إلى نتائج ملموسة على المدى القصير لابد من النهوض بسلسلة من المشروعات التي تتمتع بمساندة من المؤسسات في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على السواء ، والتي تؤدي بوضوح إلى نتيجة في الحفظ والاستعمال المستدام . وينبغي وضع خطة عمل كبيرة مع الفاو ونظام CGIAR و " بيونيت انترشيونال " باعتبارها المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الرئيسية .

أن بناء القدرات في المؤسسات التصنيفية هو أمر مكلف وجار ، وينبغي أن يكون المدخل الاستراتيجي الذي يساعد بشكل محسوس على الحفظ والاستعمال المستدام قائماً على المجالات التي يثبت فيها الحصول على مخرجات مفيدة في الأجل القصير والأجل المتوسط . ومن المأمول أن اثبات الحصول على منافع قد يؤدي إلى مزيد من الاستثمارات في البنيات الأساسية المساندة وفي التنمية .

وهناك موارد جديدة يحتاج الأمر إليها للبدء بالأنشطة ، على الرغم من أن الموارد القائمة لدى المؤسسات الرئيسية قد يمكن تعبئتها لوضع خطة عمل .

أن وضع هذا النشاط سيتم على أساس الأولويات التي تم تبينها من خلال المرحلة الأولى من غسب ، ومن استعراض الوضع القائم في الأنواع الغريبة المجتاحة والتدابير الجارية لمعالجة تلك الأنواع في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي .

أن مؤتمر الأطراف قد اعترف بأن التنوع البيولوجي التقليدي المرتبط بالمعرفة يمكن أن يكون أداة محتملة لمد أنشطة اتفاقية التنوع البيولوجي بالمعلومات اللازمة . ولكن قبل أن يحدث ذلك لابد من توفير حماية الملكية الفكرية للمجتمعات من السكان الأصليين والمحليين ، في أي جهد تعاوني يرمي إلى الربط بين المعرفة التقليدية وبين العلم . وحيث أن لدى معت المقدرة على جعل تلك المعرفة التقليدية أشد إتاحة لطائفة واسعة من المستعملين فلا بد من إيلاء العناية اللازمة للشواغل التي أثارها المجتمعات المذكورة بشأن حق صون وحماية وإدارة المعارف التقليدية ، وخصوصاً علم التصنيف التقليدي .

ومؤتمر الأطراف ، بموجب مقرره 16/5 ، قد ساند برنامج عمل لتنفيذ المادة 8(ي) على أساس عدد من من المبادئ تشمل : المشاركة الكاملة والفاعلة من المجتمعات الأصلية والمحلية ، وتقييم المعرفة التقليدية ، والتسليم بالقيم الروحية والثقافية وبضرورة الموافقة المسبقة عن علم من جانب من يملكون المعرفة التقليدية .

وتطلب الفقرة 17 من الأطراف أن تساند وضع سجلات بالمعرفة التقليدية والابتكارات والممارسات التي لدى المجتمعات الأصلية والمحلية من خلال برامج تشاركية ومشاورات مع تلك المجتمعات ، تأخذ في الحسبان تعزيز التشريع والممارسات العرفية والأنظمة التقليدية في إدارة الموارد ، مثل حماية المعرفة التقليدية من كل استعمال غير مرخص به .

وهناك عدد من المهام في إطار برنامج المادة 8 (ي) لها وقع مباشر على الأنشطة المقترحة للمعت ، خصوصاً المهام 1 و 2 و 7 في المرحلة الأولى والمهام 6 و 10 و 13 و 16 في المرحلة 2 (المقرر 16/5) .

وأنظمة المعرفة التقليدية تشمل المعلومات التصنيفية التي يمكن إذا ما استعملت في تآلف مع التصنيفات اللينية أن تساند المعت . والتوصل إلى المعرفة التقليدية واستعمال تلك المعرفة يجب أن يكون لهما الموافقة المسبقة عن علم من جانب من يملكون تلك المعرفة وأن يقوم ذلك على شروط متفق عليها بين الأطراف . وعندما يحدث ذلك يكون من المستطاع القيام بمقارنة بين تصنيفات السكان الأصليين والتصنيفات اللينية في مناطق مختلفة لاستمداد المبادئ العامة التي تساعد على الحفظ والاستعمال المستدام لعناصر التنوع البيولوجي في الأنظمة الإيكولوجية المختلفة .

كتب دليلة إقليمية ودون الإقليمية قائمة على أساس ممارسات بحثية في الميدان الخلفي وتوضع بمشاركة كاملة وفعالة من جانب مجتمعات السكان الأصليين والمحليين . وهذه الكتب الدليلة يمكن أن تسلط الضوء على وجوه الشبه والاختلاف بين التصنيفين ، ويمكن أن تكون على شكل كتالوجات أو قوائم بالأنواع ، أو تكون على هيئة مواد أكثر استهدافاً للموارد ، تتضمن تفسيراً لطائفة واسعة من مديري الشؤون البيئية وبصفة خاصة مديري المناطق المحمية ومديري الحفظ .

إعداد الكتب الدليلة مطلوب أن يتم كجزء من أنشطة التنفيذ بموجب المادة 8 (ي) .

أن الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمجموعات من السكان الأصليين والمحليين ومراكز البحث الأصلية والمنظمات الأصلية غير الحكومية ينبغي أن تتولي زمام هذا العنصر من العمل . ويمكن لـ GBIF أن تلعب دوراً قيادياً في توزيع المعلومات على النطاق العالمي . وهناك بعض المؤسسات الدولية والوطنية لديها فعلاً معلومات ذات شأن ، ولديها برامج نشطة في تجميع التصنيفات التي لدى السكان الأصليين والمحليين . وهذه المؤسسات ، بالمساهمة الكاملة والفعالة من مجتمعات تلك السكان ، ينبغي تشجيعها من خلال تمويل " حفز " إضافي لكفالة أن تكون ممارستها البحثية قائمة على أساس اتفاق بين الأطراف وعلى مبدأ القبول المسبق عن علم .

أن الـ UNCBD, UNESCO, ISSC and ICSU هي المحفل الملائم كي توضع ، مع مشاركة كاملة وفعالة من مجتمعات السكان الأصليين والمحليين ، خطط ملائمة للعمل تؤدي إلى وضع مشروعات والفريق العامل المخصص المفتوح العضوية بشأن المادة 8 (ي) ينبغي أن يلعب دوراً رئيسياً في إسداء المشورة بشأن وضع المشروعات .

هناك موارد جديدة لازمة للبدء بهذا النشاط .

في إطار نهج الأنظمة الإيكولوجية سيكون من الأنشطة الرئيسية تقييم الأنظمة الإيكولوجية في بداية الألفية وهذا التقييم يقتضي جهداً علمياً هائلاً لتميز الأنظمة الإيكولوجية بما في ذلك معلومات أفضل بشأن الأنواع الرئيسية التي تتضمن الأنظمة الإيكولوجية ودورها في حفظ عمليات الأنظمة الإيكولوجية . وفي كثير من المناطق ليس من المتاح المعرفة اللازمة لبذل تلك الجهود ، ولذا فإن الأمر سيقضي بذل أنشطة محددة (تنشأ بموجب معت) وتقييم الأنظمة الإيكولوجية في بداية الألفية يسعى إلى الحصول على معلومات بشأن السياسات العامة ؛ ومع تهي استجابة على صعيد السياسة العامة لعائق تم تبيينه أو عائق من قلة المعرفة ، في تفهم نظامنا المتعلق بالتنوع البيولوجي . وتسعى معت إلى تسهيل تجميع المعلومات اللازمة الخاصة بالأنواع والتي ستستعمل لتميز الأنظمة الإيكولوجية ، بما في ذلك المعلومات التي تساعد على بيان قيمة السلع والخدمات الناشئة عن الأنظمة الإيكولوجية .

وسيقضي الأمر أن يقدم تقييم الأنظمة الإيكولوجية في بداية الألفية تقريراً عن القضايا مثل أنماط الأنواع والتنوع في الأنظمة الإيكولوجية – وأنشطة معت الرامية إلى تسهيل معرفة أفضل بالأنواع وتوزيعها سوف تساعد على توفير تلك المعلومات . وجميع المعلومات التي سيزود بها تقييم الأنظمة الإيكولوجية في بداية الألفية يجب أن تكون معلومات مستندة إلى مراجع جغرافية سوية – التي هي قاعدة أساسية تركز إليها جميع الأنشطة المتطلع إليها في ظل معت . وستقوم معت أيضاً بالتركيز على أنشطة التصنيف في المجالات المتصلة بالاتفاقية ، لاسيما الموضوعات الأساسية المتعلقة بالأنظمة الإيكولوجية . وبذلك فإن منتجات معت يمكن أن تستكمل نشاط تقييم الأنظمة الإيكولوجية في بداية الألفية في الأنظمة الإيكولوجية الموضوعية ، التي بدورها يمكن أن توضح مدى إزالة العائق التصنيفي – مما يمثل عملية تغذية مرتدة إيجابية .

ولمعن أيضاً صلة بسلسلة الاتفاقيات البيئية المرتبطة باتفاقية التنوع البيولوجي (مثل CMS, CITES, CCD) ، وبالـ CSD ولجميعها اهتمام مباشر بنتائج تقييم الأنظمة الإيكولوجية في بداية الألفية . وهناك مجال للربط بين برامج العمل المزمعة في إطار تقييم الأنظمة الإيكولوجية في بداية الألفية ومناطق العمل الرئيسية في إطار معت .

إنتاج نظرات عامة تصنيفية للمساعدة على إرشاد عملية تقييم الأنظمة الإيكولوجية في بداية الألفية في التركيز على المجالات والموضوعات الأساسية . يمكن أن تستمد تلك النظرات العامة من العمل الجاري في سبيل أهداف تشغيلية أخرى ، ولكن قد يحتاج الأمر إلى تركيز خاص على السياق العالمي لعملية تقييم الأنظمة الإيكولوجية في بداية الألفية .

ينبغي أن يربط بتقييم الأنظمة الإيكولوجية في بداية الألفية من حيث إجراء هذا التقييم وبرنامجه .

الآلية الاستشارية لتقييم الأنظمة الإيكولوجية المذكور وUNEP-WCMC and UNSCO بوصفها الهيئات الأساسية القائمة بالتجميع .

أن موضوع التقييمات الذي يشمل عدة قطاعات في نطاق اتفاقية التنوع البيولوجي وبرنامج العمل بشأن المؤشرات للأنظمة الإيكولوجية ويشمل الاتفاقية والنوع البيولوجي والبرنامج العالمي لتقييمها، المعلومات البيئية للوقوع والبرامج المتعلقة بالمؤشرات ووضع طائفة من المؤشرات في المجالات الموضوعية ووضع ورقات من المنهجيات والمبادئ التوجيهية والتدريب لمساعدة

وضع برامج وطنية للرصد وللمؤشرات . والمدخل المحدد الذي يكون مطلوباً من معتم يتمثل في تبيين ووضع واختبار المؤشرات الملائمة والمعلومات التصنيفية ذات الأولوية اللازمة كمدخل في التقييمات العلمية .

أن وضع المتطلبات من الموارد المالية والبشرية أمر يلزم القيام به في إطار المقترحات المحددة لمشروعات تقييم الأنظمة الإيكولوجية في بداية الألفية ، وكذلك من خلال الأنشطة المتفق عليها في سبيل وضع المؤشرات .

أن المعلومات التصنيفية الموجودة في الوقت الحالي مشتتة تشتتاً واسعاً ولا يمكن الحصول عليها من مصدر مركزي . وهذا النشاط سيتبين أولاً الوضع القائم والنظم الرئيسية لمعلومات التصنيف ، لاسيما نقاط التركيز الرئيسية فيها وخطة لنهج منسق في سبيل وضع بنية أساسية لمعلومات تصنيفية عالمية ، باعتبار أن ذلك هو العنصر الأساسي لـ معتم في ظل آلية غرفة تبادل معلومات الاتفاقية .

استراتيجية متفق عليها لوضع خدمات إعلامية تيسر إلى أبعد حد إمكانية التوصل إلى نظم الإعلام التصنيفية على النطاق العالمي . وستتضمن تلك الاستراتيجية كذلك مقاييس مشتركة لتبادل البيانات وللنظر في حقوق الملكية الفكرية

يتم وضع ذلك بحلول أكتوبر 2001 ، بوصفه مدخلاً في مناقشات الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف .

يشمل العاملون آلية غرفة تبادل معلومات الاتفاقية ، (ECOPORT, GBIF, Species 2000, Tree of Life, NABIN) ، وكذلك المؤسسات البحثية الواسعة المدى ITIS (إلى أخره) ، ، BIN21, BCIS, BioNET INTERNATIONAL ، وكذلك المؤسسات البحثية الواسعة المدى لتصنيف المعلومات البيولوجية ، وغيرهم من أصحاب الشأن في مجال المعلومات التصنيفية .

تقييم أهداف كل نظام ، والمجتمع المستهدف الدخول إليه عن طريق تلك الأهداف ، كوسيلة لتقييم الوفاء باحتياجات الأطراف في التوصل إلى المعلومات التصنيفية المطلوبة في ظل اتفاقية التنوع البيولوجي . والفهرس الدولي لأسماء

النباتات (IPNI) الموجود حالياً وقائمة مراجعة النبات العالمية (IOPI) من ضمن عدة وسائل أخرى يمكن أن توفر نماذج مفيدة لوضع استراتيجية عالمية .

ينبغي تبين مصادر التمويل

توطئة لوضع المشروعات الرائدة فمن المقترح عقد ورشة تجمع بين أصحاب الشأن المنتمين إلى جميع الأنظمة الموجودة العالمية والإقليمية الرئيسية في مجال معلومات التنوع البيولوجي ، لتتبين وجوه التراكب وتضافر الجهود والفجوات في سبيل وضع استراتيجية عالمية منسقة لتحقيق التناغم بين الأنظمة القائمة .

وهناك عدة مشروعات رائدة تجري في الوقت الحاضر بما فيها صابونيت وتحليل الأنواع ، وقد قامت اجتماعات دولية حديثة معنية بالتصنيف ، باقتراح مشروعات محتملة بما فيها GLOBIS ، ونظام فراشي للمعلومات في (Butterfly information system) العالم ، وقاعدة بيانات النمل الأبيض العالمية .

ثالثاً- الرصد والتقييم من جانب معت

أن آلية تنسيق معت أوكل إليها مساعدة الأمين التنفيذي على تسهيل التعاون الدولي وعلى تنسيق الأنشطة في الشؤون المتصلة بتنفيذ وتطوير معت ، وهي في هذا الدور ستوفر رصداً وتقييماً عاماً للأنشطة التي تجري كجزء من معت .

وستقوم الأطراف بتحديثات منتظمة بشأن ما يجري من أنشطة في ظل معت من خلال عملية التبليغ الوطني في ظل اتفاقية التنوع البيولوجي .

ما هو التصنيف في معت ؟

يمكن استعمال ثلاثة مستويات من المفاهيم لوصف التعقيد الكامن في التنوع البيولوجي :

وتوثيق الأنظمة الإيكولوجية إنما هو شكل من التصنيف ، غير أنه يعتبر في المعتاد خارجاً عن نطاق المجال العلمي للتصنيف . وفي إطار الاتفاقية يجرى النظر في هذا المجال في سياق دراسات الأنظمة الإيكولوجية الموضوعية ، وخصوصاً من خلال " نهج الأنظمة الإيكولوجية ، الذي هو مجال آخر جامع بين مختلف القطاعات التي يتناولها عمل الاتفاقية .

: أن التغير الكامن في الأنواع كثير ما يفهم على أنه ميبينويات فرعية متبينة تشمل الأنواع الفرعية والأجناس والفصائل . والتنوع الجيني داخل كل نوع يكفل بقاء ذلك النوع . والموارد الجينية هي نقطة تركيز رئيسية في استعمال الناس للتنوع الجيني . وعلم التصنيف الجزئي (وهو فرع حديث من علم التصنيف) يستعمل المعلومات على المستوى الجيني للمساعدة على بيان كيف نصف الأنواع كما نصف التباين داخل كل نوع . والأهمية المتزايدة للتكنولوجيات الجينية في كثير من المجالات العلمية والتجارية يتوقع منها أن توصل توسيع حدود التصنيف إلى ما يتجاوز بكثير المستوى الحالي لمعارفنا .
الأنواع وتصنيفها توفر أساساً يسمح للعلم بان يميز بين التنوع البيولوجي بينما علم التصنيف قائم خلال 250 عاماً الماضية بوصف الأنواع على أساس النظام الليني الذي يستعمل اسمين في التعريف . غير أنه من المقدر بصفة دراجة حتى اليوم أن أقل من 15 في المئة من جميع الأنواع التي تسكن الأرض قد تم استكشافها وتصنيفها . ومن الأنواع التي تم وصفها فإن أكثر من 90 في المئة هي الأنواع الكبيرة الظاهرة من الحيوان والنبات ، ومن المعترف به بصفة عامة أن الحاجة الكبرى لعلم التصنيف الجديد وللقائمين بالتصنيف كامن في مجال اللاقاريات والكائنات الحية الدقيقة والفطريات .